حـرف الواو

الواسِطَة

قيل بها في أبواب .

الأول : باب المعرب والمبنّي ، فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

(أحدها) : الأسماء قبل التّركيب : ذهب قوم : إلى أنها واسطة لا معربة ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيّة ، لعدم مناسبة مبنّي الأصل . واختاره ابن عصفور وأبو حيّان . واختار ابن مالك : أنها مبنيّة . واختار الزمخشري أنها معربة / [٢٩٩]

(الثاني) : المنادى المفرد نحو : يا زيدُ : ذهب قوم : إلى أنه واسطة بين المعرب والمبنّي . حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصّحيح أنه مبنّي .

(الثالث) : المضاف إلى ياء المتكلم . قال ابن يعيش : اختلفوا في كسرته ، فذهب قوم : إلى أنها حركة بناء ، وليست إعراباً ، لأنها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلاَّ أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم ، لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تَصِر الكلمة بهامبنيّة .ونظير ذلك حركة التقاء

الساكنين نحو: لم يَقُمِ الرجّل فهذه الكسرة ليست إعراباً ، لا نـ« لَمْ » لا تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال السّاكن فهي كالضّمة في نحو : لم يضربوا وكالفتحة في نحو : لم يَضْرِبا في كونها عارضة للواو والألف .

وقد ذهب قوم : إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بينحُكْمين ، وليست إعراباً ولا بناءً ، أما كونها غير إعراب ؛فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ،

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء .

وقال ابن جنّي في (الخصائص)[1] : باب في الحكم يقف بين الحُكْمين .

هذا فصل موجود في العربيّة لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو : صاحبي وغلامِي ، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءٌ . أما كونها غير إعراب ، فلأن الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وبين الرّفع والنّصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة .

وأمّا كونها غير بناء ، فلأنّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة في آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٥٦ .

فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو غلامي ؟

قلت : هي من جنس الكسرة في الرّفع والنّصب . أُكِرَهَ الحْرفُ عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعراباً ، إلا أنّ لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصّاد من : (صِنْو) غَيْرُ كسْرة الصّاد في : (صِنوان) حُكْماً ،وإن كانت إيّاها لَفْظاً / [٣٠٠] (١)

وقال أبو البقاء في (اللّباب) : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيّة عند المحقّقين ، لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنيّ وليس بين الضّدين هنا واسطة .

وذهب قوم : إلى أن المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنيّ؛ إذ لا عِلّة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّة حَرْفِ إعرابه وسمّوه خَصِيًّا .(٢) .

والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه معربٌ عند قوم ، ومبنيّ عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصيًّا خطأ ، لأن الخصيّ ذَكرٌ حقيقة ، وأحكام الذّكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خُنْثَى مُشْكِلاً .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبنيّ؛وكسرته كسرة بناء ، لأنه لا يحدثها عامل الجرّ . وعلة بنائه شبهُهُ بالحروف لخروجه عن كُلّ

(١) انتهى نصّ ابن حني .
(٢) إذا سُلَّتْ خُصياه والجمع : خُصْيان .

مضاف لأن كُلّ مضاف،لا يتغيّر آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يُلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء .

وقيل : معرب لعدم عِلّة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبنيّ لا توجب بناء المضاف، ولا تجوّزه إلا في الظروف ، وفيها أجرى مجراه (كَمِثْل) و(غيْر)،فوجب أن يكون مُعرباً .

وقيل : لا معربٌ ولا مبنيّ ، لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بِعَدَمِهما ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين . ونحو ذلك: الرجل ونحوه مِمّا فيه الف ولام ، فأنه لا منصرف ، لأن الصّرف التنوين،ولا تنوين ، ولا غير منصرف ، لأنه لا يشبه الفعل .

والجواب : أن هذا لا نظير له .

وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح،لأن الصّرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسا متقابِلَيْن،بخلاف الإعراب والبناء،لأن الاسم إمّا معرب وهو المتمكّن، وإما غير متمكّن وهو المبنيّ، فهما قسيماً الإثبات والنّفي،ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الكلام على ضربين : معربٌ ومبنيّ .

وعند الرّمانيّ وغيره :قسمٌ ثالث لا معربٌ ولا مبنيّ،وهو (سحر)

المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء .

وادّعى قوم ذلك في : غلامي ، وهذا خطأ عند الأكثرين ، لأنه [٣٠١] يؤدي هذا القول إلى أن (عصا) كذلك / .

(الخامس) : قال أبو حيّان في (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائي: أن(أمس)ليس مبنيًّا ولامعرباً،بل هو محكيّ من فعل الأمر من الإمساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه اليوم الذي كنت تقولفيه: أمس .

البـــاب الثّاني
باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصّرف ولا بعدمه .

قال ابن جني في الباب المشار إليه[(١)] : ومن ذلك : ما كانت فيه اللّام أو الإضافة نحو : الرجل، وغلامك، وصاحب الرّجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونّة ، فتكون منصرفةً ولا ممّا يجوز للتنوين حلُولُه للصّرْف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف كأحمد وعمر .

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ،معرفةً كان أونكرة ؛من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينّون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابُه عنها أمارةً لترك صرفها،وقال (صاحب البسيط) : من : قال المنصرف : ما ليس فيه علتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان، وتأثيرهما منع الجر والتّنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف ، فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود

---

(١) أي في باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وقد تقدمت الاشارة إليه فيما سبق . انظر الخصائص ٢/٣٥٧ .

العلّتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأمّا من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثّلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة تَخْرُج عن الحَصْر ؛ فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مَرْتبةً ثالثةً لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

وقال أبو علي : ما دخله اللّام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ،ولا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللّام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ،ولا / أقول : إنه غير منصرف ، لأن امتناع التّنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللّام عليه ، فإنها مانع من التّنوين . [٣٠٢]

وقال الكزوليّ[(١)] : وأمّا أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف وغير منصرف .

وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة :

المضاف وما عرّف بالّام والتثنية والجمع ، لايقال : منصرفة ، إذ ليس فيها تنوين ، ولا يقال : فيها غير منصرف إذ ليس فيها علّة تمنع من الصرف .

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعله : الجزولي بالجيم صاحب الجزولية المشهورة .

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النّحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيرهم كُلّ واحد من القسمين يَنْفي الحَصْر .

الباب الثالث

بـاب العَـلَم

منه منقول ، ومنـه مرتجـل ، ومنه قسم ثـالث لا منقولٌ ولا مرتجلٌ، وهو الذي علميّته بالغلبة ذكره أبو حيّان .

وقال في (البسيط) : العلم المعدول كعُمـر وزُفَر فيـه ثلاثـة أقوال :

أحدها : أنه مشتقّ من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتقّ ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والثـالث : أنه ليس منقـولاً على الإطـلاق ولا مـرتجـلاً على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول، لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابهٌ للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه .

* * *

الباب الرابع

باب الظّاهر والمضمر

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال ابن دُرستويه :(إيّا) متوسّط بين الظّاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا . / [٣٠٣]

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قال ابن درستويه (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو مبهم كنيّ به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود ، وليُعْلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب. ويعزى هذا القول إلى ابي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيّا) فقال : هي مبهمة بين الظّاهر والمضمر .

والجمهور : على أنها اسم مضمر ، وذهب الزجاج : إلى انها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات .

وقال ابن يعيش : أيضاً : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من الأسماء الظّاهرة وهوالقياس ، إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر ، فتكون كناية

عنه ، ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظّاهرة نحو : وصفه والوصف به ، وتثنيته وتحقيره .

وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قِسْماً ثالثاً بين الأسماء الظّاهرة والمضمرة ، لأن له شبَهاً بالظّاهرة ، وشبهاً بالمضمرة ، فمن حيث كانت مَبْنِيَّةً ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغّرت ، ووصفت ، ووصف بها كانت كالظّاهرة .

وقال الأندلسي : بعض النحاة يقول : أنواع المعارف ثلاثة : ظاهر ومُضْمَرٌ وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جنيّ[1] : ومن ذلك قوله :

٢٤٧ = * له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حادٍ[2] *

فحذف الواو من كأنّه لا على حدّ الوقف، ولا على حَدّ الوصل ، أما الوقف فيَقْضي بالسّكون (كأنْهْ) ، وأما الوصل فيقضي بالمطْل ، وتمكن الواو (كأنهو) فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

---

(١) انظر الخصائص ١/١٢٧ .

(٢) * إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ *

للشماخ ، ديوانه /٣٦ ، وسيبويه ١/١١ ، والحجة لابن خالويه /٢٨٢ والخصائص ١/١٢٧ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦ .

قال في الدرر : وصف حمار وحش هائجاً فيقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أنثاه التي يضمها ويجمعها وهي من : وسَقْتُ الشيء : أي جمعته ـ صوّت بها ، وكأن صوته لما فيه من الزّجل والحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب صوتُ حاد بإبل يتغنى بها أو صوت مزمار . والزجل : صوت فيه حنين وترنّم .

٢٤٨ = يـا مَـرْحبـاه بِحِمـار نَـاجِيَـهْ إذا أتى قَرّبتـهُ لـلسّـانيـهْ[١]

فثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حدّ الوصل ، أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يامرحباهْ) ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً يا (مرحبا) بحمار ناجية ،فثباتها في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قوله :

٢٤٩ = * ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ[٢] *

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٣٥٨ ، والمنصف ٣/١٤٢ ، والخزانة ١/٤٠٠ ، والهمع والدرر رقم ١٧٤٣ ، وابن يعيش ٩/٤٦ ، ٤٧.وفي الخزانة : قوله : « يا مرحباه) : المنادى محذوف : (ومرحبا) مصدر منصوب بعامل محذوف ، أي صادف رُحْباً وسعة ، حذف تنوينه لنية الوقف ، ثم بعد أن وصل به هاء السّكت عنّ له الوصل فوصل : (وناجيه) : اسم شخص ، (والسانية) : الدلو العظيمة وأداتها .
وأراد بتقريب الحمار للسّانية : أن يستقي عليه من البئر بالدلو العظيمة .

(٢) رجز قبله :
إن تبخلي يـا جُـمْـلُ أو تَعْـتَلّي أو تُـصْبِـحي فـي الـظّاعِـن الـمُـوَلّي
نُسَلّ وَجْد الهائِم المُغْتَلّ
من شواهد : سيبويه ٢/٢٨٢ ، ونسبه لرجل من بني أسد ، وانظر نوادر أبي زيد/٢٤٨ ، والخزانة ٢/٥٥٢ ، وشواهد الشافية ٤/٢٤٦ .
وفي الخزانة : قال أبو زيد : المغتلّ : الذي اغتلّ جوفه من الشوق والحب والحُزن كغلة العطش . . والوجناء : الوثيرة القصيرة . والعيهل : الطويلة ، وتعتلّي : من الاعتلال وهو التمارض . نُسلّ : من التسلية وهو إذ هاب الهمّ ونحوه بالسّلْوَ .

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التّثقيل من أمارة / [٣٠٤] الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق ، فهو منزلة بين المنزلتين .

* * * *

الباب السادس

باب حروف الجر . قال ابن هشام في (المغني) : التّحقيق في اللام المقوية نحو « مُصدّقاً لما معهم »(١) ، « فعّال لما يريد »(٢) ، « إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون »(٣) . أنها ليست زائدة محضة لما تخيّل في العامل من الضّعف الذي نَزّله منزلة القاصر ، ولا معدّية محضة، لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

فصـــل

قال ابن إياز : جعل ابن معط للمنادي مرتبتين : البعد ، والقرب فـ (يا) و (أيا) وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني .

وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بُعْدِي وقُرْبِيّ وَوَسَطِيّ بينهما فللأولى (أيا) و (هيا) ، وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي ، وجعل (يا) مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دُنيا ،

---

(١) البقرة / ٩١ .
(٢) البروج / ١٦ .
(٣) يوسف / ٤٣ .

ووُسْطى ، وقُصْوى ، فللأولى (ذا) و (تى) ، وللثانية : ذاك وتيك وبالكاف دون اللام ، وللثالثة ذلك وتلـك بالكاف واللام وجعل لـه مرتبتين فقط .

ورُودُ الشّيء مع نظيره موردِهُ[١] مع نقيضه

قال ابن جنّي : وذلك أَضْرُبٌ :

منها : اجتماع المذكّر والمؤنّث في الصّفة المؤنثة نحو : رجل علاّمة ، وامرأة علامة ، ورجل نسّابة ، وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، وامرأة هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، ورَجُلٌ صَرورَةٌ[٢] وفروقَةٌ[٣] وامرأة صَرُورةٌ وفَروقَةٌ ، ورجل هِلباجة[٤] فَقَاقَةٌ[٥] ، وامرأة كذلك . وهو كثير .

وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لَحِقت لإعلام السّامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ

(١) في النسخ المخطوطة : « يورد » مكان : « مورده » ، وفي الخصائص : « باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه » . انظر ٢/٢٠١ .

(٢) في القاموس : رجل صرور ، وصرارة ، وصارورة ، وصروريّ ، وصروراء : لم يحجّ أو لم يتزوج للواحد والجمع .

(٣) في القاموس : رجل فاروقٌ وفروقة : شديد الفزع .

(٤) في القاموس : الهِلباجة بالكسر : الأحمق ، الضخم ، الفدْم ، الأكول ، الجامع كل شَرّ .

(٥) في القاموس : رجل فَقاقٌ كسحابٍ وسَحابة : أحمق .

الغاية والنّهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لِمَا أُريد من تأنيث الغايَة والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذّكراً أم مؤنّثاً .

يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقتْ [٣٠٥] لأنّ المرأة مؤنثة لوجب أن / تحذف في المذكّر فيه فيقال : رجل فروق ، كما أنّ التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضحٌ .

ونحوٌ من تأنيث هذه الصفة ليُعْلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنّث أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حَوِلَ وَصَيِدَ واعتَونُوا واجْتَورُوا ، إيذاناً بأن ذلك في مَعْنى ما لا بُدّ من تصحيحه ، وهو آحَولّ، وآصْيَدّ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كُرّرت الألفاظ لتكرير المعاني ، نحو : الزّلّزلة ، والصّلصلة ، والصّرصرة وهو باب واسع .

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكّر في الصّفة المذكّرة . وذلك نحو : رَجُلٌ خَصْم ، وأمرأة خَصْمٌ ، ورجل عَدْل، وامرأة عدل ، ورجل ضَيْف ، وامرأة ضِيف ، ورجل رِضاً ، وأمرأة رِضاً .

وكذلك ما فوق الواحد نحو : رجلان رِضاً ، وعِدلٌ ، وقومٌ رِضاً ، قال زهير :

٢٥٠ =متى يَشْتَجِر قَوْمٌ يَقُلْ سَرَواتُهُم هُمُ بيننا فَهُمْ رِضاً وهُمُ عدلُ[١]

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصّفة : أنّ التذكير إنما أتاها من قبل المصدرّية ، فإذا قيل : رجل عَدْلٌ ، فكأنهُ وُصِف بجميع الجِنْس مبالغةً ، كما تقول : أستولى على الفَضْل ، وحاز جميع الرّياسة والنُّبْلِ ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً .

وقد ظهر عنهم ما يؤيّد هذا المعنى ويشهد به . وذلك نحو قوله :

٢٥١ =ألا أصبحتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ وضنَّت علينا والضّنِينُ من البُخْلِ[٢]

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم وَمَطِينٌ[٣] من الخير ، وهي

(١) من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرّي ، ومطلعها :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو

وأقفر من سلمى التعانيق فالثقلُ

والتعانيق والثقل : موضعان . انظر ديوانه / ٤٠ .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٢ ، والمحتسب ٢/١٠٧ ، واللسان : « رضي » .

(٢) في اللسان : « ضن » نسب إلى البعيث ، وفسّره بقوله : أراد : الضنين مخلوق من البُخْل ، وكل ذلك على المجاز .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٢ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، وابن الشجريّ ١/٧٢ ، والمغنى ١/٣٤٤ .

(٣) في القاموس : « طين » : الطّين : الخلقة والجبله فمطين كمبيع بمعنى مخلوق أو مجبول .

مخلوقة من البخل .

وهذا أوفق معنًى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد بـه : والبخـل من الضنين ، لأن فيه من الإعـظام والمبـالغـة مـا ليس في القلب .

ومنه قوله :

٢٥٢ = * وهُنّ من الإخلاف قبلك والمطل[١] *

وقوله :

٢٥٣ = * وهنّ من الإخلاف والوَلَعان[٢] *

وأقوى التأويلين في قولها :

---

(١) نسب في اللسان : « ولع » إلى البعيث .
وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٦٠ ، والمحتسب ٢/٤٦ وابن الشجريّ ١/٧٢ .

(٢) صدره :
* لخلّابة العينين كذّابة المنى *
من شواهد : إصلاح المنطق / ٢٦٨ . وفيـه : أولع بكـذا وكذا إيـلاعاً وولعاناً ، والاسم : الولوع . . . إذا كذب .
والخصـائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، واللسـان : « ولع » .

٢٥٤ = * فإنّما هي إقبالٌ وإدبار[١] *

أن تكون من هذا ، أي كَأَنّها خُلِقت من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات / إدبار . [٣٠٦]

ويكفيك من هذا كله قوله تعالى : ﴿ خُلِق الإنسان مِنْ عَجَلٍ ﴾[٢] ، وذلك لكثرة فعله إيّاه ، واعتياده له .

وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِق العَجَلُ من الإنسان ، لأنه أمر قد اطّرد واتّسع ، فحمله على القَلْبَ يَبْعد في الصنعة ، ويَصْغُر في المعنى .

وكأن هذا الموضع لمّا خفي على بعضهم قال في تأويله : إن العَجَلَ هنا : الطّين . ولعمري إنه في اللّغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلاّ نفس العجلة والسّرعة ، ولهذا قال عقبه : ﴿ سَأُريكُم آياتِي فلا تَسْتَعْجِلُون ﴾[٣] ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَكان

(١) للخنساء ، وصدره .

* ترتع ما رتعتْ حتّى إذا ادّكرَتْ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/٩٧ ، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوانها /٢٦ .

(٢) الأنبياء /٣٧ .

(٣) الأنبياء/ ٣٧ .

الإنسانُ عَجُولاً ﴾[١] ﴿ وخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً ﴾[٢] ، لأن العجلة ضرب من الضّعف ؛ لِمَا تُؤذن به من الضرّورة والحاجة .

فلما كان الغرض من قولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفرادُ والتذكير أمارةً المصدر المذّكر .

فإن قلت : فإنّ نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنّثاً نحو : الزيادة ، والعيادة [٣] والضّئولة ، والجُهومة ، والمَحْمِيَة ، والمَوجِدة ، والطّلاقة ، والسباطة [٤] ، وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتّأويل عليه أحجى بتأنيثه .

قيل : الأصل ـ لقوته ـ أحمل لهذا المعنى من الفرع لِضَعْفه . وذلك أن الزيادة [٥] والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التّاء لها لا يُخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها .

وليس كذلك الصّفة ، لأنها ليست فى الحقيقة مصدراً ، وإنما

---

(١) الإسراء / ١١ . وفي الخصائص والأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة « وخلق الإنسان » : مكان : و « كان » تحريف .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) في الخصائص ٢/٤٠٤ : « والعبادة » بالباء .

(٤) في ط فقط : « والبساطة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص . وفي القاموس : « سبط » وقد سبط كـ « كَرُم » وفرح سبطاً وسبوطاً وسبوطةً وسباطة ، ومن معانيها : الكثرة والسّعة .

(٥) في ط : « والزيارة» بالراء .

هي متأوّلة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عَدْلَةٌ ، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظَنّ بها أنها صفة حقيقيَّة[١] كصَعْبَةٍ مِنْ صَعْب ، وَنَدْبة من نَدْب ، وفَخْمَة من فخم ، ورَطْبة من رَطْب . فلم يكن فيها من قُوة الدّلالة على المصدريّة ما في نفس المصدر نحو : الجُهومة والشُّهومة والطّلاقة ، والخَلاَقة[٢] فالأصول لقوّتها يتصرّف فيها ، والفروع لضعفها يتوقّف بها ، ويقتصر على بعض ما تسوّغه القوّة لأصولها .

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طَوْعَة القياد / . [٣٠٧]

وقال أُمية :

٢٥٥ = والحَيّة الحَتْفة الرّقشاء أَخْرجها من بيتها آمنات الله والْكَلِمُ[٣]

قيل هذا مِمّا[٤] خرج على صورة الصّفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين

---

(١) في ط فقط : « حقيقة » تحريف .

(٢) في ط : « والخلافة » بالفاء تحريف .

(٣) من شواهد : الخصائص ١/١٥٤ ، وقد نسبه ابن جني إلى أميّة ، وفي هذا الموضع رواه : « جحرها » بدل « بيتها » ورواه مرة أخرى ٢/٢٠٥ : « بيتها » بدل : « جحرها » وانظر اللسان : « حتف » وروايته : « بيتها » .

(٤) في ط : « إنما » .

مذكّره ومؤنثه ، فجرى هذا في حِفْظ الأصول والتلفت إليها للمباقاة ، لها، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله نحو : استحوذ ، ومجرى إعمال صُغْته[1] وعُدْته ، وإن كان قد نُقِل إلى (فَعُلت) لمّا كان أصله :(فَعَلت). وعلى ذلك أَنّث بعضهم فقال : خَصْمَة ، وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٦ = يا عينِ هلّا بكيتِ أَرْبَدَ إذْ قُمنا وقام الخصومُ في كَبَدِ[2]

وعليه قول الآخر :

٢٥٧ = إذا نزل الأضيافُ كان عَذَوَّراً على الحَيّ حتى تستقِلّ مراجِلُهْ[3]

---

(١) في ط : « صفته » بالفاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢/٢٠٥ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٥ ، ٣/٣١٨ ، والشاهد نسب في الخصائص للبيد .
وأربد في البيت أخولبيد لأمه. والكَبد بفتح الكاف : المشقة والعناء .

(٣) لزينب بنت الطثرية ، والطثرية أمها حين قُتِلَ أخوها يزيد ابن الطثرية الشاعر المشهور في خلافة بني العباس ١٢٦ هـ ، قتله بنو حنيفة . ومطلع قصيدتها :

أرى الأثْل من بطن العقيق مجاوري
مقيماً وقد غالت يزيدُ غوائِلُهْ

إلى أن قالت قيل الشاهد المذكور :

فتًى ليس لابن العمّ كالذئب إن رأى
بصاحبه يوماً دماً فَهْوَ آكِلُهْ

الأضياف هنا بلفظ القِلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٨ = * وأسَيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما[1] *

في أنّ المراد بها معنى الكثرة وذلك أمدح ، لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحيّ أجمع فما ظنّك[2] به لو نزل به الضّيفان الكثيرون .

فإن قيل : فلم أنثّ المصدر أَصْلاً ؟ وما الّذي سَوّغ التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الإعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع ؟ .

يسرّك مظلوماً ويرضيك ظالماً
وكلُّ الذي حمّلْتَهُ فَهْوَ حامِلُهْ

إذا انزل الأضياف . . . الخ انظر شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مراثي ستين شاعرة من شواعر العرب / ١٥٥ وهو من شواهد : الخصائص ٢/١٢٠ ، ٢٠٥ .

والعذوّر ـ كما في القاموس : عذر ـ : السيء الخلق والشديد النفس .

(١) لحسان بن ثابت ديوان /٢٢٢ . وصدره :

* لنا الجفناتُ الغُر يَلْمَعْنَ في الضُّحى *

من شواهد : سيبويه ٢/١٨١ ، والمقتضب ٢/١٨٨ ، والخصائص ٢/٢٠٦ ، والمحتسب ١/١٨٧ ، وابن يعيش ٥/١٠ ،والخزانة ٣/٤٣٠ ، والعينيّ ٤/٥٢٧ ، والأشموني ٤/١٢١ .

(٢) « به » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من الخصائص .

قيل : عِلّة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ، : أن المصادر أجناسٌ للمعاني ، كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء أجناس[١] الأعيان ، قد تأتي مؤنّثة الالفاظ ، ولا حقيقة تأنيثٍ في معناها نحو : غُرْفَة وَمشرقة[٢] ، وعليّة ، ومِروحة ، ومِقْرَمة[٣] ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنّثاً بعضُها لفظاً لا معنىً وذلك ، نحو : المَحْمِدة والموجِدْة ، والرّشاقة ونحوها .

[٣٠٨] نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرّيته غير موصوف/ به لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد جرى وصفاً ، وحل المحل[٤] الذي من عادته أن يفرّق فيه بين مذكّره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرهاً ، أعني : ضَيْفة ، وَخَصْمَة ، وأضيافاً وخصوماً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللّغة ، وأعلى في الصّنعة ، قال تعالى : ﴿ وهل أتاك نَبَأُ الخَصْمَ إذْ تسوّروا المِحْراب ﴾[٥] وإنما كان التّذكير

(١) في نسخ الأشباه : الأجناس الأعيان ، وفي الخصائص : أجناس الأعيان .

(٢) في ط فقط : « ومشرفة » بالفاء والصواب من النسخ المخطوطة والخصائص و« المشرقة » ، بالقاف ومثلته الراء ، كما في القاموس : موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٣) في القاموس : « قرم » : المِقْرمة كـ « مِكْنَسة » : سِتْرٌ رقيق .

(٤) في الخصائص ٢/٢٠٧ : وقدورد وصفاً على المحلّ الذي . . . »

(٥) صّ / ٢١ .

والإفراد أقوى من قِبَل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سَلَكْتَ به مسلك[١] الصفة الحقيقيّة التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نَقْضاً للغرض أو كالنّقض له. فلذلك قَلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْملاً أيضاً قوله[٢] :

٢٥٩ = * مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب[٣] *

ومنه عندي قولهم : « تركته بملاحِس البقر أولادَها »[٤] ، فالملاحس جمع : مَلْحَس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبَها ، والمكان

---

(١) في الخصائص ٢/٢٠٧ : « مذهب » .

(٢) في ط : « قولهم » .

(٣) لعلقمة الأشجعيّ : وصدره :

* وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ فِيك سجيّةً *

من الشواهد المشهورة ، وقد استشهد به سيبويه ١/١٣٧ ، والخصائص ٢/٣٠٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧ .

(٤) انظر هذا القول المنسوب للعرب في همع الهوامع ٥/٦٦ .

لا يعمل في المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرًا

وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها كما أن قوله :

٢٦٠ = وما هِيَ إلّا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ ابن هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما[١]

محذوف المضاف ، أي وقت إغارة ابن همام على حيّ (خَثْعَم) ، ألا تراه قد عدّاه إلى قوله : « على حيّ خثعما » ، فملاحس البقر إذًا مصدر مجموع يعمل[٢] في المفعول به كما أن :

* مواعيد عرقوب أخاه بيثرب *

كذلك ، وهو غريب .

وكان أبو عليّ يورد « مواعيد عرقوب أخاه » مورد الطريف المتعجّب منه ، فأما قوله :

٢٦١ = كَمْ جرّبوه فما زادت تجارِبُهُم أبا قُدامة إلّا المجد والفَنَعَا[٣]

(١) من شواهد سيبويه ونسبه ١/ ١٢٠ الى حميد بن ثور الهلاليّ ، وهو أيضاً من شواهد : المقتضب ٢/ ١٢١ ، والخصائص ٢/ ٢٠٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٦٦ ، وابن يعيش ٦/ ١٠٩ ، واللسان : « علق » والعِلْقة ـ كما في اللسان ـ الصُّدْرة تلبسها الجارية تتبذل به .

(٢) في الخصائص : « مُعْمل » مكان : « يعمل » .

(٣) للأعشي . ديوانه /١١١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها هوذة بن على الحنفيّ مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا واحتلتِ الغمْر فالجُدّين فالفَرَعَا

من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٠٨ ، والأشموني ٢/ ٢٨٧ .وفي العيني هامش الأشموني : الفنع : الكرم والفضل ، والثناء ، والزيادة .

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكـون(أبا قدامة) منصوباً بـ« زادت »أي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم أيّاه إلاّ المَجْد .

والوجْهَ أن تنصبه بتجاربهم / لأنها العامل الأقرب ، ولأنّه لو أراد [٣٠٩] إعمال الأول لكان حَريًّ أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلاّ كذا، كما تقول: ضـربت فأوجعتـه زيداً ، « ويُضَعِّف»[1] ضرب فأوجعت زيداً على إعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمـال الثاني أيضا « لِقُرْبه ، لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : أكتفي بمفعول العـامل الأول من مفعـول العامـل الثاني .

قيل لك : وإذا كنت مكتفياً مختصراً ، فاكتفاؤك بإعمال الثّاني الأقرب أَوْلى من اكتفائـك بإعمـال الأوّل الأبعد. وليس لـك في هذا مـا لك في الفـاعل، لأنـك تقول: لا أضمـر على غـير تقدم ذكـر إلاّ مستكرهاً ، فتعمل الأول فتقول :قام وقعدا أخواك . فأما المفعولُ فمنه بَدٌّ ، فلا ينبغي أن تتباعد بـالعمل إليـه وتترك مـا هو أقـرب إلى المعمول فيه منه .

ومن ذلك :«فرس وسَاعٌ »[2]، الذّكـر والأنثى فيه سـواء ، وفرسٌ جوادٌ ، وناقة ضامر ، وجَمَلٌ ضامر ، وناقة بازِل ، وجملٌ بازل ، وهو لُباب قومه ، وهي لُباب قومها ، وهم لباب قومهم . قال جرير :

(١) في الخصائص ٢ / ٢٠٩ « وتضعّف » بالتاء أي تنسبه الى الضعف .

(٢) في القاموس : «وسع» : وساعٌ كسحاب : من الخَيْل الجواد أو الواسع الخطو .

٢٦٢ =تُـدرِّي فـوق مَتْنَيْهـا قُـرونـاً عـلى بَشَـرٍ وَآنسـةً لُبَـابٌ[١]

وقال ذو الرّمة :

٢٦٣ =سِبَحْـلاً أبا شَـرْخَيْنِ أحيا بنـاتـه مقالِيتُها فهي اللُّباب الحبائسُ[٢]

فـأمّـا نـاقـة هجـان ، ونـوق هجـان ، ودِرْعٌ دِلاص ، وأدرع دلاص ، فليس من هذا الباب بل فِعالٌ منه في الجمعَ تَكْسِير فِعَال في الواحد،وهو من باب:ما اتّفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب : باب ما دخلت فيه التّاء في صفة المذّكر ، وباب ما دخلت فيه التّاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا [٣١٠] أسوق جملاً من نظائرها[٣] ، . ذكر نظائر الباب الأول . . . . . /

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٩ ، واللسان : « لبب » وفيه : « تدرِّي » بالبناء للفاعل .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٠ ، والمخصص ١٣/٧٧ ، ١٧/٣٣. والشاهد من قصيدة مطلعها :

ألم تُسأل اليوم الرسومُ الدوارس بحُزْوى وهل تدري القفار البسابسُ

والسّبحل : الفحل الضخم . وأبا شرخين : يعني أن له نتاجين في عام تباعاً . والمقاليت : جمع مِقْلات،وهي مفعال من القلت وهو الهلاك . ومعنى مقاليت : أنه لا يعيش لهن ولد. انظر الديوان،وشرح الشاهد في الهامش /٤١١ .

(٣) اختلفت النسخ في العبارة التي تلي هذه الجملة، فنسختا الأزهر الأولى والثانية : « ذكر نظائر الباب الأول » وفي هامش نسخة منها بعد هذه العبارة =

ورُود الوِفاق مع وُجُوب[1] الخلاف

قال ابن جني:هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تبع فيه اللّفظ ما ليس وَفْقاً له نحو : رجلٌ نَسّابة ، وامرأة عَدْلٌ.

وهذا الباب ليس بلفظ تَبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماءُ وغِضْتُهُ؛سوّوا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي .

ومثله : جَبَرتْ يَدُه ، وجبرتها ، وعَمَرَ المنزلُ،وعَمْرتُهُ ، وسار الدّابة،وسرته ، ودان الرجل،ودِنْته من الدّين ، في معنى أدنته .

وعليه جاء (مديون) في لغة بني تميم . وهلَك الشّيءُ وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٤ = وَمَهْمَهٍ هالِكٍ منْ تَعرّجا[2]

= هنا بياضٍ بالأصل . وكذلك نسخة ط ، والنسخة المغربية ، وفي نسخة المتحف البريطاني : سقطت العبارة الأخيرة وهي : « ذكر نظائر الباب الأول » وليس هناك إشارة إلى بياض .

وفي النسخة الظاهرية فراغ بعد عبارة : « ذكر نظائر الباب الأول » مما يدل على أن هناك نقصاً .

(١) في الخصائص :٢ / ٢١٠« وجود » بالدال .

(٢) رجز للعجاج بدأه بقوله :

ما هاج أحزاناً وشَجْواً قد شجا

وبعد الشاهد قوله :

هائلةٍ أهوالُه مَنْ أدْلجا

فيه قولان : أحدهما : أن (هالكاً) بمعنى مُهلك أي : مُهْلك مَنْ تعرّج فيه .

والآخر : ومهمه هالكِ المتعرّجين فيه كقوله : هذا رجلٌ حسنُ الوَجْهِ، فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيءُ وهبطته قال :

٢٦ = مـارا عَنِي إلاّ جَنَـاحٌ هـابـطاً على البيـوت قَوْطَـهُ العُلابِـطَا[1]

أي مهبطاً قوطه . ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلمّا حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة . والأول أقوى .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإنّ منها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾[2] فأجود

---

* والمهمة : الأرض القفر المستوية : ومعنى الشاهد : أن هذا المهمة من تعرّج فيه هلك . والتعرّج : التحبّس ، يقال : تعرّج على القوم وعرّج أي عطف عليهم وأقام : انظر ديوان العجاج /٣٦٧، وهو من شواهد : المقتضب ٤/ ١٨٠ ، والخصائص ٢/ ٢١٠ ، والمخصص ٦/ ١٢٧ .

(١) من شواهد : النوادر / ٤٧٥ ، والخصائص ٢/ ٢١١ ، والمنصف ١/ ٢٧ والمحتسب ١/ ٩٢ ، وابن الشجريّ ١/ ٣٨٦ ، واللسان : قوط . وفي النوادر ضمّ إلى هذا الشاهد بيتين آخرين ، وانظر تحقيق نسبة هذا الشاهد في هامش النوادر .
والعُلابط : واحدها : عُلَبِطَة ، وهي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد، وهو اسم للقطيع لا واحد له . وجناح: اسم راعٍ ، والقوط ـ كما في القاموس ـ : القطيع من الغنم ، وجمعَه أقواط .

(٢) البقرة / ٧٤ .

القولين فيه أن يكون معناه : وإن منها لَما يهبطَ مَنْ نظر إليه لخشية الله .

وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وخشع ، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لمّا كان الخشوع والسقوط مسببًا عنها ، وحادثاً لأجل النظّر إليها كقوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْت إذ رَمَيْتَ ولكنّ الله رَمَى ﴾[1] وأنشدوا قول الآخر :

٢٦٦ = فاذكرى موقفي إذا التقت الخيـ ـلُ وسارت إلى الرِّجال الرّجالا[2]

أي وسارت الخيلُ الرِّجالَ إلى الرّجال .

وقد يجوز أن يكون أراد : وسارت الى الرجال بالرجّال ، فحذف حرف الجر فنصب،والأول أقوى . وقال زهير[3] :

٢٦٧ = فلا تَغْضَبَنْ مِنْ سِيَرةٍ أنت سِرْتَهَا فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها[4]/ [٣١١]

---

(١) الأنفال / ١٧ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١١ ، واللسان : « سير » .

(٣) في الخصائص : خالد بن زهير ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « زهير » انظر تحقيق النسبة في هامش الخصائص ٢/٢١٢ .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمغنى ٢/٥٢٧.هذا وفي الأشباه في نسخته المطبوعة والنسخ المخطوطة : « سنة » مكان « سيرة » وهي رواية الخصائص ، وفي المغنى : « سنة » أيضاً وفي ط فقط : « فلا تغضبا » بدل : « تغضبن » .

ورَجَنت الدّابة بالمكان : إذا أقامت فيه ، وَرَجَنْتُها ، وعاب الشيء وعِبْتُهُ ، وهجمت على القوم،وهجمت غيري عليهم أيضاً ، وعفا الشيء : كثر ، وعفوته : كثرته ، وفغر فاه ، وفغر فوه ، وشحافاه[1] وشحافوه ، وعَثَمْتُ يدُه ، وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ، ومدّ النهرُ ومدَدْتُه،قال تعالى : ﴿ والبَحْرُ يمدُّه مِنْ بَعْدِه سَبْعةُ أَبْحُرٍ ﴾[2] قال الشاعر :

٢٦٨ = * ماءُ خَلِيجٍ مَدّهَ خَليجانْ [3] *

وسرحت الماشيةُ وسَرحتها ، وزاد الشيءُ وزدته ، وذرا الشيءُ وذَرَوته : طيرتُهُ ، وخسف المكانُ وخسفه الله ، ودَلع لِسانُه ودلعته ، وهاج القوم وهجتهم ، وطاخ الرّجل وطُخْته أي أ لطختُهُ بالقبيح في معنى : أَطحته ، ووفر الشيء[4] ووفرته .

وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته ـ في السير المرفوع ـ وقالوا: نفي الشيءُ ونفيتُهُ ، : أي أبعدته، قال القطاميّ :

(١) شحافاه : فتحه ، وشحافوه : انفتح .
(٢) لقمان /٢٧ .
(٣) في اللسان : « خلج » روى هذا البيت :
إلى فتى فاض أَكُفّ الفتيانْ فيض الخليج مدّه خليجانْ
من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمخصص ١٠/٣٢ ، ١٥/٥٤
ونسب الشاهد إلى أبي النّجم .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : وفر الشيء يفر ووفرته : بزيادة «يفر» وهي ليست في الخصائص .

٢٦٩ = * فأصبح جاراكم قتيلاً ونافياً[١] *

ونحوه : نكزتِ البئرُ ونكزتها أي أقللت ماءها ، ونزفَتْ وَنَزَفْتُها .

فهذا كلّه شاذٌّ عن القياس،وإن كان مطرّداً في الاستعمال ، إلا أن له عندي وجْهاً لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه ، فإنّما الفعل منه شيء أُعيره وأُعطيه ، وأُقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلاً ، فإنه لمّا كان مُعاناً مُقْدَراً صار كأنّ فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْت إذ رَمَيْت ولكنّ الله رَمى ﴾[٢] وقد قال قوم ـ يعني أهل السنة فإن ابن جنّي كان معتزليًّا كشيخه الفارسي ـ إنّ الفعل لله ، وإن العَبْدَ مكتسبه ، فلمّا كان قولهم : غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فِعْلاً بلفظ الأول متعدّياً ، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إيّاه إنما هو معان عليه[٣] فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً .فاعرفه . انتهى .

* * *

(١) تمامه من اللسان : « نفي » :

* أصمُّ فزادوا في مسامعه وقْرا *

و « نافيا » أي : منتفياً ، ونفى الرجلُ عن الأرض ، ونفيْتُه عنها : طردته فانتفى .

(٢) الأنفال /١٧ .

(٣) في الخصائص ٢ /٢١٣ : مُشَاءٌ إليه ، بمعنى : ألجأه اليه .

ورود الشيء على خلاف العادة[١]

قال ابن جنّي : المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فَعَلَ) غَيْرَ مُتعدٍّ كان أفعل متعدّياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتّعْدية . وذلك نحو : قام زيد ، واقمت زيداً،وقعد بكرٌ،وأقعدت بكراً . فإن كان (فَعَل) متعدِّياً إلى مفعول واحد فنقلْته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين نحو : طعِم زيدٌ خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكـرٌ درهماً،وأعطيته [٣١٢] درهماً/ .

فأمَّا كُسِي زيدٌ ثوباً ، وكسوته ثوباً،فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نُقِل بالمثال ، ألا تراه نُقِل من (فَعِل) إلى (فَعَل) . وإنما جاز نقله بِفَعَل لمّا كان فَعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد ؛ نحو : جدّ في الأمر وأَجدّ ، وصدَدْتُهُ عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقَاب والتّعاوُض ، ونقل بأفعل نقل أيضاً فَعِل بِفَعَل نحو : كسي زيد وكسوتـه ، وشَتِرَتْ[٢] عينُـه ، وشترتهـا[٣] ، وغارت عينه[٤] وعرتها ، ونحو ذلك .

---

(١) ترجم له ابن جني في الخصائص ٢/٢١٤ : « باب في نقض العادة » .

(٢) أي انقلب جفنها من أعلى وأسفل كما في القاموس : « شتر » .

(٣) في الخصائص : « وشترها » .

(٤) في الأشباه ؛ النسخة المـطبوعـة ومخطوطـاتها : « غـارت » بالغين وفي الخصائص : « عارت وعُرتها » بالعين : أي أصبتها بالعوَر وفي هـامش

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فيحدث النّقلُ تعدّياً لم يكن قبله .

غير أن ضَرْباً من اللغة جاءت فيه هذه القضيّة معكوسة مخالِفة ، فتجد فَعَلَ فيها متعدّياً وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم : أجفل الظّليمُ وجَفلتهُ[1] ، وأشنق البعيرُ[2] وشَنَقْتُه ، وأنزفت البئر : إذا ذهب ماؤها ونَزَفْتها ، وأقشع الغيمُ وقَشَعتْهُ الرّيح ، وأنسل ريشُ الطائر، ونَسلْتُهُ ، وأمْرَت النّاقة : إذا درّ لبنُها ، ومَرَيْتُها .

ونحوٌ من ذلك : ألوت الناقةُ بذَنَبها وَلَوَتْ ذَنَبها ، وصرّ الفرس أذنه وأَصَر بأذنه ، وكبَّهُ اللهُ على وجهه ، وأكبّ هو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عليها[3] ، فهذا نقض عادة الاستعمال ، لأن فَعَلَت فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدٍّ .

وعلة ذلك ـ عندي ـ أنه جعل تعدّي فعلت ، وجمود أفعلت

الخصائص ٢/٢١٤ بين أن بعض نسخ الخصائص : « غارت وغرتها » بالغين ، ويعلّق المحقق بقوله : « والذي في اللسان : وأغار عينه وغارت تغور غوراً ، وغئوراً ، وغوّرت دخلت في الرأس » وترى أنه لم يجيء فيه : غار عينه دون همز .

(١) في الخصائص : « وجفلته الريح » بزيادة : « الريح » .

(٢) في الخصائص : وأشنق البعير : إذا رفع رأسه .

(٣) في الخصائص : « عنها » .

كـالعِوَض لفعلت من غلبـة أفعلت لهـا على التّعدّي ، نحو : جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته ، كمـا جعل قلب الياء واواً في التّقوى ، والرَّعْوى ، والثَّنْوَى والفتوى عِوَضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها ، وكما جُعِل لزوم الضّرب الأول من المنسرح لمفتعلن ، وحظر مجيئه تامًّا أو مخبوناً، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتّة تعويضاً للضرّب من كثرة السّواكن فيه نحو : مفعولن ، ومفعولان ، ومستفعلات ونحو ذلك مِمّا التقى في آخره من الضروب ساكنان .

ونحوٌ من ذلك : ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول وذلك نحو أحببتُـه فهو محبوب ، وأجنّةُ الله فهو مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأكزّه[1] الله فهو مكزوز ، وأقره الله فهو مقرور ، وأقره الله فهو مقرور ، وآرضه[2] الله فهو مـأروض ، وأملأه الله فهـو مملوء ، وأضْأده فهـو [٣١٣] مضؤد[3] ، وأحَمّةُ ـ من الحُمَّى ـ فهو محموم ، وأهَمّه ـ من الهمّ/ ـ فهو مهموم ،وأزعقتـه فهو مزعوق ، أي مذعور ، ومثله قوله :

٢٧٠ = إذا ما اسَتَحّمت أرْضُهُ مِنْ سمائِهِ جَرى وهو مَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ [4]

(١) أي أصابه بالكُزاز كغراب أو الكُزّاز كرمّان ، وهو : داء من شدة البرد . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : آرضه الله : أزكمه .

(٣) في القاموس : الضُّؤد ، والضَّؤْدة ، والضُؤدة بضمهن : الـزكام ، ضُئِـد كُعِني ضُؤْداً فهو مَضْؤُودٌ ، وأضأده الله تعالى .

(٤) قائله : خفاف بن ندبة . وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٣٣ وانظر اللسان : « ودع » ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٤ .

وهو من : أودعته . وينبغي أن يكون جاء على : وُدِع .

وأمّا أحزنَهَ الله فهو محزون فقد حُمِل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يَحْزُنُني ، ولا يقولون : حَزَنَني ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي . فهذا أمثل مِمّا مضى . وقد قالوا أيضاً فيه : مُحْزَنٌ على القياس ، ومثله قولهم : مُحَبّ . قال عنترة :

٢٧١ = ولقدَ نَزَلْتِ فلا تظنّي غيرَهُ مِنّي بمنزلة المُحَبّ المُكْرَمِ[1]

وقال الآخر :

٢٧٢ = ومن يُنادِ آل يربوع يُجِبْ يأتيك منهم خيرُ فِتْيان العرب

* المَنْكِبُ الأيمنُ والرِّدفُ المُحَبُّ *[2]

وقال :

٢٧٣ = لأُنْكِحَنّ بَبّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

* مُكْرَمةً مُحَبّهْ[3] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٦ ، والخزانة ١/٥٣٩ ، ٤/٤ ، وشرح شذور الذهب /٣٢٧ ، والعيني ٢/٤١٤ ، والتصريح ، وحاشية يس ١/٢٦١ ، والهمع والدرر رقم ٥٩١ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ /٢١٧ . وفي القاموس : المنكب : عريف القوم أو عونهم والردف : من يخلف الملك أو الرئيس أو يعينه وفي ط « يأتل » مكان : يأتيك ، تحريف .

(٣) رجز بنت أبي سيفان بن حرب ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشميّ وقبله : =

قالوا : وعِلّة ما جاء من : أفعلته فهو مفعول ـ نحو : أجنَّة الله فهو مجنون ، وأسلّهُ فهو مسلول،وبابه ـ أنهم جاءوا به على : (فُعِل) نحو : جُنّ فهو مَجْنون ، وزُكِم فهو مزكوم ، وسُلّ فهو مَسْلول . وكذلك بقيّتُهُ .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعلُ مسنَداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول،وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجيء الضّربان معاً في عُدّة واحدة نحو : ضَربته ، وضرِب وأكرمته وأكرِم ، وكذلك مقادُ[1] هذا الباب ؟ .

قيل : إن العرب لمّا قَوِي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتّى قال سيبويه فيها : « وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم »[2] خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصّنعة : أحدهما : تغيير صيغة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدّة واحدة ، وذلك نحو : ضرب

= واللّه ربّ الكعبه لأنكحنّ ببّهْ
جاريةً خدبّهْ مُكْرَمةً مُحَبّهْ
* تَجُبُّ أهل الكعْبَهْ *

وتُجبّهم : تغلبهم في الحسن .

من شواهد : ابن يعيش ١/٣٢ ، والعيني ١/٤٠٣ ، واللسان : « خدب » والهمع والدرر رقم ١٩١ .

(١) في ط : « معاذ » بالعين والذال ، تحريف .

(٢) انظر سيبويه ١/١٥ في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعول .

زيدٌ ، وضُرِب [وقَتَل][1] وقُتِل ، وأَكْرِم وأُكْرِمْ ، ودَحْرَج ودُحْرِج[2]

والآخر : أنهم لم يَرْضَوا / ، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التّغيير [٣١٤] حتى تجاوزوه إلى أن غيّر واعدة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غَيّروا في الأول الصّورة والصيّغة وحدها .

وذلك قولهم : أَحْبَبْتُهُ وحُبّ[3] ، وأزكمه الله وزُكِم ، وأضأده وضُئِدِ ، وأملاه ومُلِيء .

قال أبو عليّ : فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقدّم حاله في أنفسهم إذْ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضَرْبٌ من تدريج اللغة ، ألا ترى أنّهم لما غيّروا الصيغة والعِدّةُ واحدة في نحو : ضَرب وضُرِب وشَرِب وشُرِب ، تدرجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العِدّة نحو : أزكمه الله وزُكِم وآرضه الله وأرِض .

فهذا كقولهم في حنيفة : حَنَفِيّ ،لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا أيضاً ياءها ، ولمّا لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء

(١) « وقتل » سقط من نسخ الاشباه تصويبه من الخصائص .

(٢) بعده في ط فقط بزيادة : « وقتل » وهي ليست في النسخ المخطوطة أو الخصائص .

(٣) في ط فقط : و « أحب » بالهمز ، تصويبه من النسخ المخطوطة والخصائص .

صحّت الياء فقالوا : فيه حنِيفيّ .

وهذا الموضع هو الذي دعا ثَعْلباً في كتاب (فصيحه) أنْ أفرد له باباً ، فقال : هذا باب فُعِلِ ـ بضم الفِاء ـ نحوُ قولك : عُنِيت بحاجتك، وبقيّة الباب .

وإنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخِي زيد من النَّخْوة ، ولا يقال : نخاه كذا . ويقولون : امْتُقِع لونه ، ولا يقولون[1] : امتُقَعَهُ كذا . ويقولون : انْقُطِع بالرجل ، ولا يقولون : انقطع به كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد،وقعد جعفر،وذهب،وانطلق .

ولو كان غرضه أن يُرِيك صُوَر ما لم يسم فاعله مجملاً غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضُرِب ، ورُكِب واسْتُقْصِي.وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له .

فاعرِف هذا الغرض ، فإنه أشرف من حفظ مائه ورقة لغة .

ونظير مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزّيادة ـ نحو أحببته

(١) « يقولون » : سقطت من ط فقط .

فهو محبوب ـ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أوْرس[١] الرّمثُ فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل فهو باقل .

قال تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياحِ لواقح ﴾[٢] وقياسه : ملاقح ، لأن الريح تُلْقِح / السحاب فتستدرّه . [٣١٥]

وقد يجوز أن يكون على : لَقِحَتْ هي ، فإذا لقحت فزكت ألقحَت السّحاب فيكون هذا مِمّاً اكْتُفِي فيه بالسبب من المُسَبّب .

وقد جاء عنهم : مُبْقِل حكاها أبو زيد . وقال دواد بن أبي دُواد :

٢٧٤ =أعاشني بَعدك وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِه وَأَنسِلُ[٣]

---

(١) في القاموس : ورسَ الصخرة في الماء كَوَجِلٍ : ركبها الطُّحْلب حتى تخضَارّ . والرِّمث من الأشجار ، وفيه أيضاً في المادة نفسها (ورس) : وأوْرث الرّمث وهو وارس ومورِسٌ قليل جدّاً .

(٢) الحجر /٢٢ .

(٣) ذكر الخصائص قصة هذا البيت حيث قال : « وقال داود بن أبي داود لأبيه في خبر لهما ، وقد قال له أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ . فقال هذا البيت : وهو من شواهد : الخصائص ١/٩٧ ، ٢/٢٢٠ ، واللسان : « نسل » و « بقل » وقد نسبه اللسان في « بقل » إلى دواد بن أبي دواد ، ونسبه في : « نسل » الى أبي ذؤيب .
هذا وفي اللسان : ورد وأُنسل بضم الهمزة ، وأَنسل بالفتح فمن رواه : « وأنسل » فمعناه : سمنت حتى سقط عني الشعر ، ومن رواه : أُنسل ، فمعناه : تُنْسِل إبلي وغنمي . والحوذان : نبات .

وقد جاء أيضاً حبته قال :

٢٧٥=ووالله لــولا تمــرةٌ مــا حَبَبْتُــهُ ولا كان أدنى من عُبَيْدٍ ومُشْرِق[١]

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزّيادة مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده . فأصل هذا أوحدته بمروري إيحاداً ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفَعْل .

ومثله قولهم : عَمْرَك اللهُ إلاّ فعلت ، أي عَمَّرتك الله تعميراً ، وقوله :

٢٧٦= * قيد الأوابد هيكل[٢] *

(١) هو لغيلان بن شجاع :
من شـواهـد : الخصـائص ٢/ ٢٢٠ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ ، والمغنى ١/ ٤٠٠ واللسان : « حبب » وفيه : « عيلان » بالعين.وقد ذكر اللسان أن بعضهـم ، ينكر أن يكون هذا البيت من الفصيح ثم ذكر الشاهد مضموماً إليه البيت الذي قبله وهو :
أُحِبُّ أبــا مـروان من أجــل تَمْرِه وأعلم أن الجـار بــالجـار أرفـقُ
وعلى هذا يكون في الشاهد إقواء .
وكان أبو العباس المبرد يروى هذا الشعر :
* وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقُ *
وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء .

(٢) من معلقة امرىء القيس والبيت بتمامه :
وقـد اغتـدى والـطير في وكنــاتهـا بمنجــرد قيــد الأوابـد هيكــل
من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٢٠ ، والمحتسب ١٦٨/٢ ، ٢/ ٢٣٤،وابن يـعيش ٥١/٣ ، ٩٥/٩ ، والـخـزانــة ٥٠٧/١ ، ١٧٩/٢،والمـغنـى ٥١٨/٢ .

أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائد تيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفِعْل نحو قوله :

٢٧٧ = فلولا اللهُ والمهرُ المُفَدّى لَرُحْتَ وأَنت غِربال الإهاب[١]

فوضع الغِرْبال موضع المخرَق

وقوله :

٢٧٨ = ❁ مِئبرة العُرْقوب إشفى المِرْفق[٢] ❁

أيْ حادّة المِرفق. وهو كثير .

فأمّا قوله :

٢٧٩ = ❁ وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[٣] ❁

---

(١) قائله : حسان بن ثابت .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والعيني ٣/١٤٠ والأشموني ٣/١٦ ، وحاشية يس ٢/٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٤٩٦ ونسب في الوحشيات /٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان .

(٢) رجز . من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والمخصص ١/٨١ ، ١٥/١٠٦ . والمئبر : الإبرة : والإشفى : المِثْقب يخرز به ، ويؤنث . انظر القاموس.
والراجز بهجو امرأة .

(٣) للقطامي ديوانه /٣٧ ، وصدره :
❁ أكفراً بعد ردّ الموْتِ عنّي ❁
من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، وابن عقيل ٢/٢٣ ، وأوضح =

فليس على حذف الزيادة ، ألا ترى أن في عطاء ألف فَعال الزائدة .ولو كان على حذف الزيادة ، لقال : وبعد عَطْوك فيكون كـ « وحْدَهُ » .

ولمّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرّعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

وذلك نحو قولهم : كَروان وكِرْوان ، وَوَرشان[1] ، ووِرْشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنه صار إلى(فَعَل)،فجرى مجرى خَرِب وخِرْبان ، وبَرَق وَبِرْقان، قال ذو الرّمة :

٢٨٠ = من آل أبي موسى ترى النَّاسَ حَوْلَهُ
كأنَّهُمُ الكِرْوانُ أبصرن بازيا[2]

ومنه تكسيرهم (فَعالاً) على أَفْعال حتى ، كأنه صار إلى (فَعَلَ)[3] نحو : جَواد وأجوادُ وعَياءٍ وأعياءٍ ، وحَياءٍ وأحياء .

المسالك رقم ٣٦٧ ، وشرح شذور الذهب /٤١٢ ، والأشموني ٢/٨٨٨ . والهمع والدرر رقم ٧٣٠ ، ١٤٧١ .

(١) في القاموس : الورشان محركة : طائر وهو : ساقُ حُرٍّ ، لحمه أخف من الحمام ، جمعه : وِرْشان بالكسر ،ووراشين .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٢، ٣/١١٨ ، والمنصف ٣/٧٢،وحاشية يس ٢/١٨٨ .
والشاهد من قصيدة مطلعها :
ألا حيّ بالزَّرْق الرسوم الخوالِيَا وإن لم تكن إلَّا رَمِيماً بواليا
أنظر ص / ٧٣٣ من ديوانه .

(٣) في الخصائص: « حتى كأنه إنّما كسّر فَعَلْ » .

ومن ذلك : قولهم : نِعْمةٌ ، وأَنْعُمٌ ، وشِدّةٌ وأَشُدّ في قول سيبويه[١] :

جاء ذلك على حذف التّاء كقولهم : ذئب وأَذْؤُبٌ ، وقِطْعٌ / [٣١٦] وأَقْطُعٌ ، وضِرْسٌ وأَضْرُس .وذلك كثيرٌ جدًّا .

وما يجيء مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك إلّا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً .

وَفَصْلٌ للعرب ظَرِيفٌ وهو إجماعهم على عين مضارع فَعَلته ، إذا كانت من فَاعَلِنَي مضمومة البتّةَ . وذلك نحو قولهم : ضاربني فضربْته أضرُبُه ، وعالمني فعلمته أعلُمه ، وعاقلني ـ من العقل ـ فعقلته أعقِلُهُ ، وكارمني فكرمته أكرُمهُ ، وفاخرني ففخرتُهُ أَفخُرُه ، وشاعرني فشعرتهُ أَشعُرُهُ . وحكي الكسائي : فاخرني ففخرتُه أَفْخَرَهُ بفتح الخاء .وحكاها أبو زيد : أَفْخُرُه بالضم على الباب .

كلّ هذا إذا كنت أقْوَم بذلك الأَمْرِ منه .

ووجه استغرابنا له : أنْ خُصّ مضارعه بالضّم . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع (فَعَلَ) أن يأتي بالكسر نحو : ضَرَب يَضْرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يَفْعِل فيه[١] فكان الأحجى

(١) انظر سيبويه ٢/١٨٣ .

(٢) في الخصائص ٢/٢٢٣ بعد كلمة « فيه » : « نحو : قتَل يَقْتُل ، ونَخَل يَنْخُل » وهذه الزيادة ليست في الأشباه بجميع نسخه .؟

به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجهُ هو الذي كان القياسُ مقتضِياً له في مضارع : فَعَل ، وهو يَفْعِل بكسر العين .

وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا ترك تقول في تحقير أسود وجدول : أُسَيِّد وجُدَيِّل بالقلب ، وتجيز من بعدُ الإظهار وأن تقول : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل،فإذا صرت إلى باب مَقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتّة ، فقلت : مُقَيِّم وعُجَيِّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره .

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين . فكذلك أيضاً تقتصر في هذه الأفعال ـ نحو أَكْرُمُهُ وأَشْعُرُهُ . على أضعف الجائزين ،وهو الضّمّ .

قيل : هذا إبعاد في التّشبيه . وذلك أنك لم توجب النّصب في قائم من قولك : فيها رجل قائماً ، وقائماً هذا متأخّر عن رجل في مكانه في حال الرّفع ، وإنما اقتصرت على النّصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يَقْو ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ، وليس كذلك كرمتُه أكرُمه ، لأنه لم ينقض[1] شيء عن /موضعه ،ولم يقدّم [٣١٧]

(١) في ط : « ينقص » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ولم يؤخّر . فلو قيل : كرمته أَكْرِمُهُ لكان كَشَتَمْتُهُ أَشْتِمهُ وهزمْتُهُ أَهْزِمُهُ .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ في إيجاب نصبه ، وقد كان النّصب لو تأخر[1] أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً والحال فيهما واحدة، وذلك أنك لمّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به ـ للضرورة ـ إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخّراً . وهذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتّة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن عِلّة مجيء هذا الباب في الصّحيح كلّه بالضم[2] .

وعِلّتُهُ عندي : أن هذا مَوْضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تَغْلِب ولا تُغْلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يَفْعُل كَفَقُه يَفْقُه إذا أجاد الفقه وعَلُم يَعلُم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضَرُبَتِ اليدُ يدُهُ على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التّعَجّب أنه قد نُقِل عن فَعَل وفَعِل إلى فَعُل ، حتى صارت له صفة التّمكّن والتقدّم ، ثم بُنِي منه الفعل ، فقيل : ما أفعله ، نحو : ما أشعره ،

(١) أي : « زيد » في المثال كما نصّ عليه في الخصائص .
(٢) نحو : «أكرُمه وأضرُبه » كما في الخصائص .

إنما هو من : شَعُر.وقد حكاها أيضاً أبو زيد .

وكذلك : ما أقتله وأَكْفَرَه : هو عندنا من قَتُل وكَفُر تقديراً،وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً .

فلما كان قولهم : كارمني فَكَرُمْتُهُ أَكْرُمُهُ وبابه صائراً إلى معنى : فَعُلت أَفْعُل أتاه الضّم من هنا . فاعرفه .

فإن قلت : فهلاّ لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشّبه فقالوا : كَرُمْتُهُ أَكْرُمهُ[1] وفَخُرْتُهُ أَفْخُره ؟ .

قيل : منع من ذلك أنّ فَعُلْت لا يتعدّى إلى المفعولِ به ، أبداً ، وَيَفْعُل قد يكون في المتعدّي ، كما يكون في غيره : كسَلَبه يَسْلُبُه ، وجَلَبه يَجْلُبُهُ ، فلم يمنع من المضارع ما مَنَع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسَغْ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني قضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ .

قيل : لم يكن مِنْ (يَفْعِلُه) هنا بدٌّ مخافة أن يأتي على (يَفْعُل) [٣١٨] فتنقلب الياء / واواً وهذا مرفوض في هذا النّحو من الكلام .

وكما لم يكن من هذا بُدٌّ هنا لم يجيء أيضاً مضارع (فَعَلَ) منه مِمّا فاؤه واوٌ بالضّم ، بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب .

(١) مكانها في الخصائص : « ضَرُبته أضْرُبه » .

فقالوا : واعدني فوعدْتُه أَعِده ، وواجلني فوجلْتُهُ أَجِلُهُ ، وواضأني فوضأتُه أَضَوءُه ، فهذا كوضَعْتُه ـ في هذا الباب ـ أَضَعُهُ .

ويدلك على أن لهذا الباب أثراً في تغيير باب (فَعَل) في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أَسْعِيه ، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم : سَعْى يَسْعى لمّا كان مكاناً قد رُتّب وقَرّ ، وزُوِي عن نظيره في هذا الموضع .

فإن قلت : فهلّا غيّروا ما فاؤه واو كما غيّروا ما لا لامه ياء فيما ذكرت ، فقالوا : واعدني فوعدته أُوعُدُهُ ، لِما دَخَلَهُ من المعنى المتجدّد ؟ .

قيل : (فَعَلَ) مما فاؤهواو لا يأتي مضارعه أبداًبالضّم ،إنما هو بالكسر نحو : وَجَدَ ، يَجِد ، ووزَن يَزِنُ وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون على : (يَفْعِل) كَيَرْمِي وَيَقْضِي ، وعلى يَفْعَلَ كَيَرْعِىَ ويَسْعَى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في (فَعَلَ) أغلظُ حُكماً من أمر اللاّم إذا كانت ياءً . فاعْرِف ذلك فرقاً .

* * *

الـوُصْـــلة

من ذلك : ذو دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس . ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل . وأيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللّام . واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارة .

مثال ذلك : أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام،فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ،ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فَعل أو يفعل . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

قال : ويجوز أن يتوصّل بـ « هذا » إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل كما تقول : يأيها الرجل .

[٣١٩] وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا،فإذا جعلته / وصلة لزمته الصّفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصّفة .

ومن ذلك قول بعضهم : إنّ (إيّا) وصلة إلى اللّفظ بالمضمر الذي هو : الياء ، والكاف والهاء ، لمّا أريد فصلها عن العامل إمّا بالتّقديم أو بالتأخير ، ولم تكن مما تقوم بأنفسها ، لضعفها ، وقلّتها أدغمت (بإيّا) ، وجُعلِتْ وُصلة إلى اللّفظ بها ، (فإيّا) عندهم

أسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به إلى المضمر ،كما أن (كِلَا) اسمٌ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك : كِلاهُما .

قال ابن يعيش : هذا القول واهٍ ، لأنّ (كِلَا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كِلَا وُصُلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره .

وفي (أمالي ابن الحاجب): «أيّ» جيء بها متوصّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللّام ، لأنها مبهمة يصحّ تفسيرها بكلّ ما فيه الألف واللّام .والغرض هنا ـ أنْ يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلمّا كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى .

والذي يدُلّ على ذلك أن أسماء الإشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقيل : يا هذا الرجل،ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح المفصل) للأندلسي : اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وُصْلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما وُضِع (الذي) وُصلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فأرادوا أن يقولوا :« زيد المال فوجدوا هذا يَقْبُح في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقّة، لأن الصفة حقّها أن تكون مشتقّة وأمّا قبحه من حيث المعنى ، فلأنهم جعلوا ما كان قوّياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوّية ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ، لأنها مقدّمة في الرتبة

(١) بدلا من قولهم : زيدٌ ذو المال .

لجنسيّتها ، فجعلوها متأخّرة تابعة بعد أن كانت متبوعة .

فلما اجتمع فيها هذا القبح اللّفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم مريدون الصّفّة باسم الجنس الذي بعده ، لأنه قد زال القُبح اللّفظِيّ ، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته ، فلهذا لم يُضف إلى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف به البتّة .

* * * *

الـوَصْـل :

مما تجري فيه الأشياء على أصولها .والوقف: مما تغيّر فيه [٣٢٠] الأشياء عن / أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنّي في (سرّ الصناعة)[١] قال : ألا ترى أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ ،-فنقل الضّمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببكْرٍ . وكذلك من قال في الوقف : هذا خالدْ ، فإنه إذا وصل خفّف اللام . قال : وبذلك أستُدِلّ على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منها .

(١) حقق الجزء الأول منه الأساتذة : مصطفى السقا ، والأستاذ محمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين طَبْع ونشر مصطفى البابي الحلبي، وما زالت أجزاؤه الباقية مخطوطة .

وقال ابن القيّم في (البدائع)[1] : الوصْلات في كلامهم التي وضعوها للتّوصّل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجرّ وضعوها ليتوّصلوا بالأفعال إلى المجرور بها.ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشَرَها .

الثاني : حرف ها التي للتنبيه،وضعت ليتوصّل بها إلى نداء ما فيه أل .

الثالث :ذو ،وضعوه وصلة الى وصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة .

الرابع : الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاهالما جَرَت صفات عليها .

الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات الجارية أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

* * * *

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزيّة ، وقد طبع في أربعة أجزاء بإدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار الكتاب العربي ـ ببيروت ـ لبنان

وضع الشّيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) : وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء وهو وضع الظّرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سُمِع عن العرب نحو : عليك ،وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك .

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات . وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول [٣٢١] لا يطرّد بل يقتصر / على ما سمع منه .

* * *

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون[١] ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إنّ (لَمْ) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه . وضعّف قول من قال : إنها دخلت

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .
ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وأخذ النحو عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل . مات ٦٤٩ هـ .

على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان عليه .